التوزيع في الاقتصاد الاشتراكي

م.مهند حميد

في البدء لابد من الإشارة الى الاشتراكية من حيث الخصائص الاقتصادية وكيفية معالجتها للمشكلة الاقتصادية المتمثلة بندرة الموارد وتعدد الحاجات.

اولاً: خصائص الاقتصاد الاشتراكي:

يتميز الاقتصاد الاشتراكي بالخصائص العامة التالية:

١.الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج:

يقصد بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج أي ان هذه لوسائل تكون مملوكة ملكاً اجتماعياً أي ان المالك هو المجتمع وهذه هي الخاصية الأولى والمركزيه في النظام الاستراكي، وهي بخلاف النظام الرأسمالي ال١ي تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة.ويستند الاشتراكيون لمجموعة من الحجج في تفضيل الملكية الاجتماعية على الملكية الخاصة منها:

أ–ان الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج تغير طبيعة علاقة العمال بالإنتاج وزيادته، فهذه العلاقة في النظام الرأسمالي هي علاقة عداء لاختلاف وتعارض مصلحة العمال مع مصلحة ارباب العمل وهذا يعود بالضرر على المجتمع .

ب–ان الملكية العامة لوسائل الإنتاج تحدد طبيعة علاقات الافراد إزاء كل من الإنتاج والتوزيع والتبادل فيسود التعاون بينهم محل المنافسة.

ج–تبرير الملكية العامة لوسائل الانتاج على أساس ان الرأسماليين هم طبقة طفيلية تعتيش على جهد بذله الاخرون سواء من سبقهم كأباءهم واجدادهم او الجهد الذي يبذله العمال الذين يستأجرونهم.

٢.التخطيط الاقتصادي:

ان اهم مايميز الاقتصاد الاشتراكي هو خضوع الفعاليات الاقتصادية فيه للتخطيط فالانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك لاتترك لقرارات السوق وانما تتم وفقا لخطة مدروستوضع من قبل سلط مركزية في الدولة. ومن اجل ان ينجح التخطيط الاقتصاديلابد من توفر الشروط التالية:

أ–ان تكون هناك سلطة مركزية للتخطيط تقوم بتحديد الأهداف الاجتماعية المطلوب تحقيقها.

ب–ان يكون لسلطة التحطيط سيطرة فعلية مباشرة او غير مباشرة على الوحدات الإنتاجية التي يتكون منها الاقتصاد الوطني.

ج–ان تدار هذه الوحدات وينسق العمل فيها بحيث تستجيب للتوصيات المعقدة.

د.ان تكون سلطة التخطيط في وضع يسمح لها بمراقبة تنفيذ مشروعات الخطة.

وتشمل الخطة الاقتصادية في النظام الاشتراكي كل قطاعات الاقتصاد الوطني ويكون التخطيط شاملاً لكل نواحي النشاط الاقتصادي.

ثانياً الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي:

من حيث المبدأ فان العملية الإنتاجية من الناحية الفنية لاتختلف سواء تمت في ظل الاقتصاد الرأسمالي او الاشتراكي، فهي لاتعدو ان تكون جمع وتفاعل مجموعة من عناصر الإنتاج، كما ان الهدف النهائي للإنتاج في أي اقتصاد سواء كان راسماليا او اشتراكيا هو الاستهلاك ولكن وضع الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي سختلف في كون الإنتاج في ظل الاشتراكية قائم على خطة موضوعة بينما تترك عجلة الإنتاج في الرأسمالية الى رجال الاعمال والمنظمين.

لذا فالسمات الأساسية للإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي هي:

١.انه انتاج هادف ويتم بناءا على خطة موضوعة.

٢.ان هناك أولويات في القيام بالمشروعات التي ترد في الخطة.

٣.ان الإنتاج لايهدف الى تحقيق لربح بمقدار مايهدف الى اشباع حاجات المجتمع.

ثالثاً:التوزيع في الاقتصاد الاشتراكي:

لابد من القول انه لاتوجد نظرية واضحة لتوزيع الدخل في النظام الاشتراكي زالمقصزد بهذا القول عدم وجود رابطة اقتصادية وثيقة بين النتاج(الدخل القومي) وبين توزيع هذا الإنتاج على من اسهم في تكوينه،فقيمة الحصة التي يتسلمها الفرد من هذا الناتج مستقلة عن قيمة الخدمة التي قام بها، لان الأساس النظري للتوزيع الاشتراكي قائم في الأساس على وجود الخطة الاقتصادية التي تجعل من الصعوبة تحديد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج.

تستند الاشتراكية في سياساتها الاقتصادية لقانون التوزيع حسب العمل مما يجسد مبدأ من مبادئ الاشتراكية الأساسية هو(من كل حسب كفاءته وكل حسب عمله).

١.**الاجور في الاقتصاد الاشتراكي:** تختلف الأجور نا عن قرينتها الرأسمالية كون الخطة وأجهزتها الفنية التي تضع الخطوط العامه لسياسة تحديد الأجور وان البداية الحقيقية لنظرية الأجور تعود لكارل ماركس برغم كونها لم تكن مكتملة الجوانب منتقداً قانون الاجر الحديدي الذي جاءت به الرأسمالية موضحا ان ذلك يقود الى استغلال العمال الى الحد الذي يجعلهم يحصلون على أجور الكفاف فقط.

ان الأجور في النظام الاشتراكي هي حصة العمال والمستخدمين من الدخل القومي معبرا عنها بالنقد المخصص للاستهلاك الشخصي التي يتم تعيينها حسب كمية العمل ونوعيته الذي يبذله كل عامل.

٢.**الربح:** يختلف الربح هنا عن النظام الرأسمالي من حيث طبيعته وهدفه ودوره في الحياة الاقتصادية فالربح في الاقتصاد الاشتراكي ليس هدفاً بذاته بل هو مؤشر عام للاداء الاقتصادي وحافز للعاملين في المشروع وهو يتقرر من حيث المبدأ بمستوى الكفائه الإنتاجية للمشاريع.

رابعاً:الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي:

تخضع الأسعار ووظائفها والعوامل المؤثرة في مستواها الى القوانين السائدة في النظام الاشتراكي وهمها:

١.قانون الاقتصاد في وقت العمل.

٢.قانون التنمية المخططة للاقتصاد الاشتراكي.

٣.قانون القيمة–العمل اللازم اجتماعياً.

فقانون الاقتصاد بوقت العمل يؤثر في الأسعار اذ عندما تتزايد إنتاجية العمل يزداد عدد الوحدات التي ينتجها العامل خلال وحدة الزمن وهذا يعني انخفاض متوسط وقت العمل اللازم لانتاج الوحدة الواحدة من السلعة.**اي مع زيادة إنتاجية السلعة ينخفض الوقت اللازم لانتاج السلعة.**

وتظهر فاعلية قانون التنمية المخططة على الأسعار بخضوع الأسعار الاشتراكية لخطط التنمية اذ غدت الأسعار ومعايير الأداء المالي أجزاء هامة في تكوين الخطط الاقتصادية.

وعند تحديد الأسعار لابد من الاعتماد على قانون القيمة العمل اللازم اجتماعيا لان الأسعار الجيدة هي التي تعبر بصدق عن قيمة السلعة.